



مداخلة تونس في النقاش العام للجنة السادسة حول البند 87:
"سيادة القانون على المستثمرين المحليين واليبيين"

السيد الرئيس،

يود وفد بلادي في البداية الترحيب بتقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول "تعزيز أنشطة الأمم

سيادة القانون على نحو شمولي وتشاركي، يتناسق مع أولويات الدول.

ونؤكد بهذه المناسبة استعداد تونس التام لدفع تعاونها مع الأجهزة الأممية المعنية بتعزيز سيادة القانون، في ظل مقاربة تتأسس على الشفافية والحوار البناء. مقاربة تؤهلنا لتعزيز قدراتنا وتوفير الضمانات

وعلى المستوى الوطني، قطعنا أيضا خطوات جادة على درب مسار تحقيق العدالة الانتقالية. إذ تم

والأحزاب والمنظمات الوطنية وهو يكرس منهجا شاملا ومتكاملا لهذا المسار من خلال الكشف على الحقيقة